بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 5 مارس 2023

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

مؤشر مدراء المشتريات في السعودية يبلغ أعلى مستوى في قرابة ثماني سنوات

النتائج الأساسية

تحسن ظروف العمل بأسرع معدل منذ مارس 2015

زيادات أسرع في الإنتاج والطلبات الجديدة

تزايد الضغوط التضخمية

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

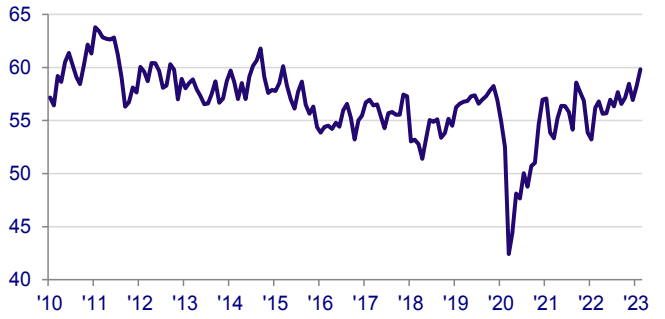

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 20 فبراير 2023.

تسارع نمو اقتصاد القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط إلى أعلى مستوى في ما يقرب من ثماني سنوات في شهر فبراير، وفقًا لأحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI®)، حيث أفادت الشركات بوجود زيادة كبيرة في الطلب مرتبطة بتحسن الظروف الاقتصادية. كما سجلت الشركات تحسنًا أسرع في الإنتاج والتوظيف والشراء، وظل مستوى التفاؤل بشأن العام المقبل قويًا. ومع ذلك، كان للتحسن القوي في الطلب تأثير إضافي في زيادة الضغوط التضخمية.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع المؤشر الرئيسي من 58.2 نقطة في شهر يناير إلى 59.8 نقطة في شهر فبراير، ليشير إلى أسرع نمو في أعمال القطاع الخاص غير المنتج للنفط منذ شهر مارس 2015. تشير أي قراءة للمؤشر فوق 50.0 نقطة إلى تحسن في أحوال القطاع غير المنتج للنفط.

ونتجت القراءة القوية لمؤشر مدراء المشتريات جزئيًا عن الزيادة الحادة والمتسارعة في تدفقات الأعمال الجديدة. أشارت أكثر من 42% من الشركات التي شملتها الدراسة إلى أن الطلبات الجديدة قد ارتفعت خلال فترة الدراسة الأخيرة، وغالبًا ما أرجعت ذلك إلى تحسن ظروف السوق. وأشارت الشركات المشاركة أيضًا إلى أن المشاريع الجديدة وزيادة أعداد العملاء وبعض العروض الترويجية للأسعار قد ساعدت في زيادة المبيعات. كما زادت طلبات التصدير بوتيرة حادة ومتسارعة. وجدير بالذكر أن إجمالي الطلبات الجديدة قد ارتفع إلى أقصى حد منذ شهر سبتمبر 2014.

دفع النمو القوي في الطلبات الجديدة الشركات إلى تحقيق تقدم قوي في الإنتاج، حيث ارتفع إلى أعلى مستوى في سبع سنوات ونصف. كانت توقعات النشاط على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة قوية أيضًا - رغم انخفاضها عن مستوى شهر يناير الأعلى في عامين، إلا أنها ظلت أعلى من المتوسط المسجل في عام 2022.

كما سجلت الشركات غير المنتجة للنفط توسعات أقوى في كل من التوظيف والمشتريات خلال شهر فبراير. ارتفعت أعداد الوظائف بثاني أسرع معدل خلال خمس سنوات، حيث علقت شركات كثيرة على الجهود المبذولة لملء الوظائف الشاغرة من أجل تلبية الطلب في المستقبل. وأدت زيادة أعداد العاملين

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، كبير الاقتصاديين في بنك الرياض:

"لا تزال الظروف الاقتصادية مواتية على مستوى الشركات في شهر فبراير 2023، حيث تسارع النمو في القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط إلى أعلى مستوى في ما يقرب من ثماني سنوات. وعلى الرغم من تزايد الصعوبات التي تشهدها النقدية، بدا توازن العرض والطلب قويًا وحفزته المشاريع الجارية في جميع أنحاء المملكة، مما تسبب ف ي زيادة حادة في الإنتاج والطلبات الجديدة التي تلقتها الشركات، فضلاً عن ارتفاع الطلب على العمالة. وقد قوبل ذلك بتحسن قوي في أداء الموردين وانخفاض حاد في مُدد التسليم.

زادت أعداد العمالة والأجور، وسجل معدل التوظيف ثاني أعلى زيادة في خمس سنوات لدعم خطط التوسع. وقد استجابت الأسعار لزيادة معدل الطلب، وشهدت تكاليف مستلزمات الإنتاج زيادة واضحة خاصة في قطاعي الخدمات والإنشاءات. لذا فإننا نحافظ على توقعاتنا للتضخم بأن يسجل أقل بقليل من 3% في ظل ضغوط التكلفة المستمرة والطلب الحالي المرتفع الذي نعتقد أنه سيستمر على المدى المتوسط.

لا تزال النظرة المستقبلية للنشاط خلال العام المقبل إيجابية، حيث سجلت ثاني أعلى مستوياتها في عامين وظلت أعلى من المتوسط المسجل في عام 2022. وأظهرت الشركات درجة قوية من الثقة تجاه النشاط المستقبلي حيث إن تحسن الظروف الحالية للسوق يبدو واعدًا، إلى جانب توقعات إيجابية بحدوث انتعاش في الاقتصادات الناشئة".

PMI® by S&P Global

بنك الرياض Riyad Bank

S&P Global 2023 ©

إلى تمكن الشركات من إنهاء الطلبات في الوقت المحدد وخفض الأعمال المتراكمة، على الرغم من أن معدل الانخفاض كان الأقل في ثمانية أشهر. في الوقت نفسه، ارتفعت مشتريات مستلزمات الإنتاج بشكل حاد وبأسرع وتيرة في ثلاثة أشهر، في حين زادت الشركات مخزونها بدرجة أكبر مما كانت عليه في شهر يناير.

وأشارت نتائج الدراسة الأخير إلى أن الموردين يميلون إلى التعامل بشكل إيجابي مع طلبات زيادة سرعة التسليم في شهر فبراير. وقد تحسنت مواعيد التسليم بشكل قوي، وبأقوى معدل في ثلاثة أشهر. من ناحية سلبية، أدى الطلب المتزايد على مستلزمات الإنتاج إلى قيام بعض الموردين برفع أسعارهم، مما أدى إلى زيادة قوية في تكاليف المشتريات.

وساهم ارتفاع تكاليف المشتريات في زيادةٍ أسرع في ضغوط التكلفة الإجمالية، حيث ارتفع التضخم إلى أعلى مستوى منذ شهر نوفمبر من العام الماضي. وكان هذا الارتفاع مدفوعًا جزئيًا بزيادة أجور الموظفين للشهر الرابع على التوالي. ونتيجة لذلك، رفعت الشركات أسعار الإنتاج في محاولة لتمرير النفقات المتزايدة إلى العملاء، بعد انخفاضه إلى أدنى مستوى خلال 11 شهرًا في شهر يناير، تسارع تضخم أسعار الإنتاج بشكل ملحوظ وكان قويًا بشكل عام.

■ مؤشر PMI
معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

■ الناتج المحلي الإجمالي
أسعار 2010 الثابتة، % سنة/سنة

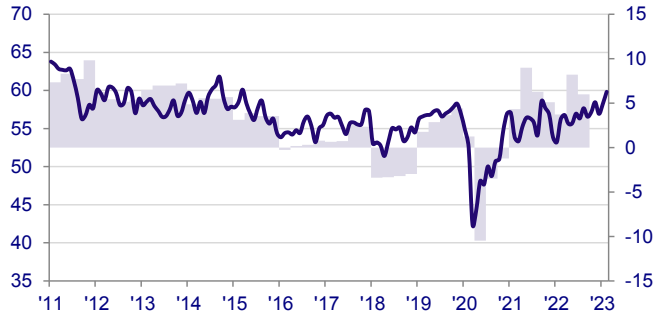

المصادر: بنك الرياض، S&P Global، GaStat.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

بدر العبد القادر
محلل اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2469
bader.al-abdulqader@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 030 447 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات ®PMI من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص .والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (®PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.
ihsmarkit.com/products/pmi.html

نبذة عن بنك الرياض:

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نفخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل الى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبراتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر™Purchasing Managers' Index و®(PMI) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings ، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره. كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

S&P Global 2023 ©